٢٠٠٠ عام الاحتجاج العالمى ضد العولمة

والدن بيللو

يمكن النظر إلى العام الماضى (٢٠٠٠) باعتباره لحظة فاصلة فى تاريخ الاقتصاد العالمى ، مثله مثل عام ١٩٢٩ . بالطبع كانت بنية الرأسمالية العالمية تبدو صلبة ، وكانت الكثير من النخب العالمية فى واشنطن ، وأوربا ، وآسيا تهنئ نفسها باحتواء الأزمة المالية الآسيوية ، وتسعى لإشاعة الثقة حول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية فى إطار منظمة التجارة العالمية . وعلى الرغم من ذلك فإن ما شاهدناه ، كان سلسلة من الأحداث الدرامية ، ربما كانت فى الحقيقة ، تؤدى إلى هذا الوقت ، الذى ينطبق عليه قول الشاعر «كل هذا الصلب يذوب فى الهواء الرقيق» . بالنسبة للرأسمالية العالمية ، بدأ العام قبل موعده بشهر ، فى ٣٠ نوفمبر وأول ديسمبر ١٩٩٩ ، حينما فشل المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سياتل . وانتهى هذا الشهر مبكراً بحدث لا يقل خطورة : بتفكك مؤتمر التغير المناخى الذى عقد فى لاهاى .

لا زال التاريخ المحدد والدقيق لأحداث سياتل فى حاجة إلى كتابة . لكنهم لن يستطيعوا فهمه بدون فهم التفاعل الإنفجارى بين المناضلين والمعارضين الذين لا يعرفون الهوادة (حوالى ٥٠ ألف شخص فى الشوارع) وبين تمرد وفود العالم الثالث، فى داخل مؤتمر سياتل . كانت هناك الكثير من الدوافع المختلفة بين المعارضين فى الشوارع ، وبين وفود العالم الثالث ، كما كانت هناك اختلافات فى صفوف المتظاهرين أنفسهم . والحقيقة ، أن بعض مواقفهم فى القضايا الرئيسية كانت متناقضة أحيانًا ، مثل مواقفهم من اندماج معايير العمل فى منظمة التجارة العالمية . لكن غالبيتهم كانوا موحدين على شىء واحد ، معارضتهم لتوسع نظام تعهد بقيادة عالمية موحدة على حساب الأهداف الاجتماعية مثل ، العدالة والمصالح المشتركة ، والسيادة الوطنية ، والتنوع الثقافى ، والحفاظ على الاستمرارية البيئية . ومع ذلك فإن إنهيار سياتل ما كان ليحدث دون وجود تطور آخر : عدم قدرة الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة على إيجاد جسر يغطى فجوة الخلافات فيما بينهما حول المشكلات والقضايا الأساسية ، مثل ما هى القواعد التى تحكم منافستهم الإحتكارية على الأسواق الزراعية الكوكبية . ربما كانت الخلافات فى سياتل أقل حدة لولا السلوك الوحشى لبوليس سياتل . إن هجوم البوليس على التظاهرات السلمية الحاشدة، فى ملابسه التى تشبه ملابس «دارث فاندر» فى مشاهد كاملة نقلتها الكاميرات التليفزيونية ، جعلت شوارع سياتل رمزاً لأزمة العولمة .

حينما تأسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ، كانت تعتبر جوهرة تاج الرأسمالية فى عصر العولمة . غير أنه تم الاعتراف بالحقائق التى كانت موضع تجاهل، واستخفاف القوى التى كان لديها ، مع انهيار سياتل ، ثقة مطلقة فيما تفعله ، وقد اهتزت هذه الثقة التى كانت تبلغ حد الوقاحة . فعلى سبيل المثال ، كانت المؤسسات التى تتبوأ منزلة عليا فى العولمة ، كانت فى الحقيقة ، غير ديمقراطية فى الأساس ، وكانت عملياتها بعيدة عن الشفافية ، كان ذلك محل الاعتراف والإقرار حتى من جانب ممثلى بعض المدافعين بشراسة عنها قبل سياتل . لقد حدثت أزمة ثقة لدى النخبة الكوكبية . وعلى سبيل المثال أيضاً ، يقول «ستيفين بيير» وزير التجارة والصناعة البريطانى : لن تكون منظمة التجارة العالمية قادرة على الاستمرار فى الوضع الراهن . لابد من إحداث تغيرات أساسية وراديكالية كى تواجه احتياجات وطموحات كل أعضائها البالغ عددهم ١٣٤ عضواً .

لم تكن سياتل هى الحدث الوحيد ، فالنقد المرير لمنظمة التجارة العالمية ، ومؤسسات بريتون وودز ، كان الأرضية التى عقد عليها المجلس العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، فى بانجكوك فى فبراير . أن ما جاء كاجتماع دولى هادئ بطريقة أو أخرى ليتصدر الصحف العالمية ، كان فى الواقع ، أشبه بإلقاء الحلوى فى وجه المدير الراحل المتسلط لصندوق النقد الدولى «ميشيل كامديسو» والذى كان قد تلقى نقداً لاذعا ، من جانب «روبرت نايمان» ، المناهض النشط لصندوق النقد الدولى .

من واشنطن إلى ملبورن :

لعب «نايمان» دوراً مساعداً فى تهيئة المسرح للبداية الحقيقية للمجابهة التى أعقبت سياتل بين أنصار العولمة والقوى المناهضة لها : اجتماع الربيع فى واشنطن لصندوق النقد والبنك الدولى ، حيث نزل حوالى ٣٠ ألف معارض فى منتصف ابريل إلى العاصمة الأمريكية ، ووجدوا قطاعا واسعا من الجزء الشمالى الشرقى من المدينة محاطا بحوالى ١٠ آلاف من رجال البوليس . ولمدة أربعة أيام من الأمطار الجارفة ، حاول المحتجون ، دون جدوى ، اختراق البوليس ليصلوا إلى مقر اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩ إبريل . واعتقل منهم المئات . وأدعى البوليس أنه حقق الانتصار . لكنها لم تكن إلا حالة خسر فيها المعارضون المعركة لكنهم كسبوا الحرب . فمجرد حقيقة مجئ ٣٠ ألف إنسان لمعارضة توأم بريتون وودز ، كان فى الواقع انتصاراً ضخماً ، على حد قول المنظمين الذين قالوا ، أن عدد الذين احتشدوا فى أى من الإحتجاجات السابقة لم يزيدوا عن بضعة مئات من الناس . علاوة على ذلك ، فإن بؤرة اهتمام وسائل الإعلام كانت قد تركزت على واشنطن ، وعرف مئات الملايين من المشاهدين ، على نطاق العالم ، لأول مرة البنك الدولى

وصندوق النقد الدولى ، باعتبارهما مؤسستان مثار جدل ، ومحاصرتان من إناس يتهمونهم بإنزال الفقر والبؤس على العالم النامى .

من واشنطن ، انتقل الصراع إلى «تشيانج ماى» فى مرتفعات شمال تايلاند ، حيث يوجد البنك الآسيوى للتنمية . المؤسسة المتعدية الجنسيات السيئة السمعة التى تمول المشروعات التى تشيع الفوضى فى المجتمعات ، وعدم الاستقرار فى البيئة . وقد عقد البنك اجتماعه السنوى الثالث والثلاثين فى أوائل شهر مايو . وأيضاً فقد قادة بنك التنمية الآسيوى توازنهم بمشاهدة حوالى ٢٠٠٠ من البشر يطالبونهم بالخروج من المدينة فور انتهاء المؤتمر . وعين «تاداو تشينو» رئيس بنك التنمية الآسيوى ، عين «مجموعة عمل للمنظمات غير الحكومية» على مستوى نائب الرئيس ، للتعامل مع المجتمع المدنى . أن الخوف من نشوب احتجاجات على مستوى أكبر فى عام ٢٠٠١ ، جعل بنك التنمية الآسيوى يغير أيضاً مكان عقد اجتماعه السنوى القادم من سياتل إلى «هونولولو» ، معتقداً أن الأخيرة ستكون مكانا آمنا .

علاوة على ذلك ، كانت احتجاجات «تشيانج ماى» ذات مغزى أبعد من مجرد الاحتجاج على بنك التنمية الآسيوى ، فغالبية المعارضين كانوا من فلاحى تايلاند الفقراء . ورأى المتظاهرون فى «تشيانج ماى» ، أن الجماهير المناهضة للعولمة بالأساس لم يكونوا فقط من شباب الطبقة الوسطى والعمال المنظمين ، كما كان الحال فى البلدان المتقدمة . وبنفس القدر من الأهمية ، كان المنظمون الأساسيون لاحتجاجات «تشيانج ماى ، مثل «بامرونج كايوثا» ، من قيادات منتدى الفقراء ، شاركوا فى احتجاجات «سياتل» وكانوا ينظرون لاحتجاجات «تشيانج ماى» باعتبارها ليست حدثا منفصلا ، ولكن كحدث مرتبط بسلسلة الاحتجاجات العالمية ضد العولمة .

وتراجعت خطوط المعركة التالية إلى الجنوب ، إلى «ملبورن» فى استراليا ، فى أوائل سبتمبر . وتم اختيار الكازينو الملكى المتألق على قمة المرتفعات المواجهة للمياه، كمكان لعقد القمة الآسيوية – الباسيفيكية للمنتدى الاقتصادى العالمى (منتدى ديفوس) ، الذى أصبح قوة قائدة فى الجهود المبذولة من أجل إبراز العولمة بوجه أكثر ليبرالية . لقد شعر غالبية النشطاء أن الكازينو كان المكان الملائم لممولى العولمة .

واستطاع حوالى ٥ آلاف من المعارضين ، على مدى ما يقرب من ثلاثة أيام من معارك الشوارع ، استطاعوا منع الدخول للكازينو ، وأجبروا منظمى الاجتماع على إحضار بعض الوفود وإخراجهم من الكازينو بواسطة الهليوكوبتر ، ومرة أخرى تابعت التليفزيونات المشهد بكامله . ومرة أخرى ، كما حدث فى سياتل ، تعامل البوليس بقسوة مع المتظاهرين ، ويعلى الكثيرون من قيمة الجدل العالمى حول الحدث ويمجدونه .

معركة براغ :

أصبحت أوربا ، فى أواخر سبتمبر أرضا للمعركة . جاء ما يقرب من ١٠ آلاف إنسان من جميع أنحاء القارة إلى براغ ، مستعدون للمشاركة فى المجابهة الرائعة مع مؤسسات «بريتون وودز» فى لقاء سنوى آخر ، فى أجمل مدن أوروبا الشرقية ، وفى أكثر فصول السنة جمالا . عاشت براغ على هذا الحدث وحاصرت المظاهرات ، ومعارك الشوارع ، الوفود فى مقر المؤتمر ، وأحاطت بهم بشكل محكم خلال محلولات الوفود للعودة إلى أماكن إقامتهم بفندق براغ المشهور «أولدتاون» كانت أجندة الاجتماع ، كما وضعها أحد مسئولى البنك الدولى ، وهى «الحصار الفعال» بواسطة المعارضين للعولمة . وحينما رفض عدد كبير من الوفود الذهاب لمقر المؤتمر فى اليوم التال ، أنهى المؤتمر أعماله ، على نحو مفاجئ ، وقبل أن ينجز برنامجه بيوم كامل .

وعقدت مناقشات ، على نفس القدر من أهمية احتجاجات براغ ، فى ٢٣ سبتمبر فى «قلعة براغ» الشهيرة ، بين ممثلى المجتمع المدنى وبين قيادات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وقد نسق هذا اللقاء الرئيس التشيكى «فاسلاف هافل» . لكن الحوار أدى إلى توسيع الفجوة بين الجانبين بدلا من أن يضيقها . ومنذ ذلك الحين ، لم يكن فى استطاعة «جيمس ولفنسون» ، رئيس البنك الدولى ، ولا فى استطاعة «هورست كوهلر» مدير صندوق النقد الدولى ، أن يجيبا على الأسئلة المحددة والصعبة ، وأن يكفا على التفاهات والعموميات ، خوفا من أن يكونا قد تجاوزا الحدود التى وصفتها مجموعة السبعة الكبار . قال «جورج سوروس» ، الذى دافع فى نقاشه عن كل من البنك والصندوق ، قال بوضوح أن «ولفنسون» و «كوهلر» أديا دورهما برداءة ، وأعطوا قيمة وأهمية للمجتمع المدنى بجوارهم معه. وتحدث كثيرون ، بعد سياتل عن إصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، ليقفوا بجانب أولئك «السائرون فى مؤخرة اليسار» بالدعوة إلى عولمة عبرت عنها ، فى الحقيقة ، شخصيات مثل «بيل جيتس» و «بيل كلينتون» و «تونى بلير» و «كوفى عنان» و «نايك فل نايت» . أن «منتدى ديفوس» ، وضع قضية الإصلاح على قمة جدول أعمال الاجتماعات التى عقدتها النخبة الكوكبية .

ومع ذلك ، فإنه بعد عام من سياتل ، ليس هناك غير القليل من الأشياء الثمينة فى طريق العمل الصلب الملموس لقد كانت أكثر مبادرات الإصلاح شهرة ، هى مشروع مجموعة السبعة لتخفيض خدمات الديون الخارجية لواحد وأربعين دولة من البلدان المدينة الأشد فقرا ، والتى لم تسفر فى الواقع ، إلا عن تخفيض بليون دولار أمريكى فقط ، من جملة الديون ، منذ بدأ المشروع فى ١٩٩٦ – بما يعنى تخفيض خدمة ديون هذه البلدان بنسبة ٣٪ فقط خلال السنوات الأربع والنصف الأخيرة !

بعد عام من الإنهيار الذى شهدته منظمة التجارة العالمية فى سياتل ، يتلاشى الحديث عن إصلاح عملية اتخاذ القرار فى منظمة التجارة العالمية ، بواسطة «مايك مور» المدير العام ، الذى يقول أن عدم شفافية ، ولا ديمقراطية ، نظام «الإجماع فى الرأى» الذى أثار ثائرة البلدان النامية فى سياتل ، هو نظام «غير قابل للتفاوض» .

حينما حانت مناقشة منظمة التجارة العالمية لقضية بنية النظام المالى الدولى ، جرت مناقشة خطيرة لوسائل السيطرة على رأس المال المضارب ، مثل ضريبة توبين التى تم تجنب مناقشتها . إن استمرار عدم صلاحية صندوق النقد الدولى ، لكى يكون مركز لنظام «إطفاء» وقائى ، وخط ائتمان سابق للأزمة ، فى حالة صندوق (لا تريد بلد أن تستفيد منه) ومنتدى للاستقرار المالى – حيث توجد مشاركة محددة للبلدان النامية – يبدو أن «ابتكاره» لم ينشأ إلا من الأزمات المالية التى نشأت فى آسيا ، وروسيا ، والبرازيل خلال السنوات الثلاثة الماضية .

لم يعد هناك أحد فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، يتحدث عن إضعاف مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوربى ، فى التصوير لصالح إعطاء قوة تصويت أكبر لبلدان العالم الثالث . والأكثر من ذلك ، أنه لم يكن هناك أحد يتحدث عن التخلص من الممارسات الإقطاعية ، التى تجعل رئاسة صندوق النقد الدولى حكراً على الأوروبيين ، وقيادة البنك الدولى ، حكراً على الأمريكيين . وتثبت العمليات الاستشارة الأكثر تبجحاً ، فى إعداد «أوراق استراتيجية تخفيض الفقر» ، من جانب الحكومات التى تطلب القروض ، تثبت فى النهاية أنها ليست أكثر من جهود مبذولة من أجل زيادة المظاهر السطحية للمشاركة العامة . مع التمسك بنفس العمليات الفنية التى تقلب استراتيجيات التنمية رأساً على عقب ، مع نفس التأكيدات القديمة على النمو ، من خلال تحرير التجارة ، وتخليصها من الضوابط . وقد تكون هناك أرباح مضمونة هنا وهناك . هذا فضلاً عن مقاومة شديدة فى البنك الدولى للأساليب الجديدة التى تضع الأولوية للإصلاح الاجتماعى، والتى أدت هذه المقاومة إلى استقالة اثنين من الإصلاحيين : «جوزيف ستيجلز» ، الرئيس الاقتصادى ، و«ورافيا كانبوز» ، رئيس مجموعة عمل تقرير التنمية العالمية .

الإنهيار فى لاهاى :

إن مناهضة العولمة على مدار العام ، كانت ذات طبيعة مضادة للمجلس القومى للتجارة TNC ، الذى اعتبر هو والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية ، خدماً للشركات العملاقة . وقد تنامى الإرتياب بقوة ، فى الحقيقة، فى المجلس القومى للتجارة ، حتى فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قدر ٧٠٪ من الشعب أن الشركات العملاقة لها سطوة كبيرة على حياتهم . وما كان

من الممكن اتساع عدم الثقة والمعارضة ، ضد المجلس القومى للتجارة بدون الإنهيار الذى حدث فى أوائل ديسمبر فى مؤتمر لاهاى الخاص بالتغيرات المناخية ، بسبب عدم رغبة الصناعة الأمريكية فى تقليل ما تطلقه من غازات تتسبب فى ظاهرة الإحتباس الحرارى . هذا فى الوقت الذى توضح فيه المؤشرات الارتفاع المتسارع لحرارة الكوكب ، بينما تعزز تحركات واشنطن يقين الحركة المناهضة للعولمة بإدانة أمريكا التى تصمم النخبة الاقتصادية فيها على اغتصاب كل فوائد العولمة وتحميل الإضرار للعالم .

لقد قال «سى . فريد بوجستين» ، المدافع الشهير عن العولمة ، فى إطار تقييم الأوضاع بعد سياتل ، قال فى اجتماع اللجنة الثلاثية الذى عقد فى طوكيو فى إبريل الماضى ، أن «القوى المناهضة للعولمة فى صعود فى الوقت الراهن» . ولا شك أن هذا الوصف صحيح تماماً حتى الآن .

وقد استبدلت أزمة شرعية كلاسيكية بالمؤسسات الرئيسية التى تحكم الاقتصاد العالمى مع فقد ثقة النخبة العالمية فى نفسها . وإذا كانت الشرعية لم تسترد ، فإنها ليست أكثر من مسألة وقت حتى تنهاز الأبنية ، مهما بدت فى حالة متماسكة وصلبة ، وذلك لأن الشرعية هى أساس قوة هذه الأبنية . إن عملية نزع الشرعية عملية صعبة ، لكنها ما أن تبدأ حتى تصبح أمراً لا يمكن الفكاك منه . وفى الحقيقة فإن ما ندعو إليه هو اتباع قول «جرامسكى» ، من المحتمل أن تمتد عملية «تراجع القبول» إلى المؤسسات القديمة وممارسات الرأسمالية العالمية ، بما فيها الشركات عابرة القوميات .

النص الأصلى للمقال بالإنجليزية، بعنوان :

2000 THE YEAR OF GLOBAL
PROTEST AGAINST GLOBALIZATION
www.focusweb.org